الملحق رقم (2)

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية خلال جائحة "كورونا"

اتخذت المؤسسات الفلسطينية العديد من الاجراءات للتخفيف من آثار جائحة "كورونا" على النساء والفتيات، ولمواجهة العنف ضدهنّ خلال هذه الأزمة أهمها:

1. اعتماد خطة عمل طارئة لدى العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات لضحايا العنف حول كيفية الاستجابة السريعة والفعالة لحالات العنف في ظل الإعلان عن حالة الطوارئ بسبب جائحة "كورونا"، وموائمة ذلك مع اجراءات تحويل حالات العنف إلى المؤسسات ذات العلاقة على الرغم من تقليص عدد الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات، مع توفير كافة مستلزمات السلامة الطبية للطواقم العاملة، وذلك لضمان الوقاية من الإصابة بالعدوى، وتوفير هذه المستلزمات للمراجعين طالبي الخدمة.

2. تخصيص خطوط هاتفية مجانية لدى الشرطة (دائرة حماية الأسرة) ومركز حماية النساء المعنفات (محور)، بالإضافة إلى الخطوط الهاتفية لدى مؤسسات المجتمع المدني وذلك لاستقبال شكاوى العنف. كما قامت النيابة العامة بتطوير نموذج تقييم الخطورة لحالات العنف بما يتناسب مع اعلان حالة الطوارئ. بالإضافة إلى اعتماد سياسات العمل على مدار 24 ساعة، وتزويد طواقم العمل بكافة وسائل الحماية والوقاية لتمكين النساء من الوصول خدمات الصحة والحماية.

3. الاستمرار في تقديم خدمات الإيواء والدعم والحماية، والمساعدة القانونية، والإرشاد والتأهيل النفسي والمهني، والخدمات الصحية، والتعليمة، وتوفير حضانات للأطفال المرافقين للنساء ضحايا العنف، حيث بلغ اجمالي الحالات التي تم التعامل معها خلال عام 2019 من خلال مرشدات المرأة في جميع المناطق في الضفة الغربية (396) حالة، و(138) حالة خلال النصف الاول من العام 2020.كما تم حماية وإيواء وتقديم خدمات اجتماعية وقانونية وصحية ونفسية، وتمكين وإعادة إندماج لما مجموعه (177) إمرأة وطفل في العام 2019 في مراكز الحماية المختلفة في الضفة الغربية، منهنّ (7) نساء من ذوات الإعاقات المختلفة، و(48) إمرأة وطفل في العام 2020 منهنّ 3 نساء من ذوات الإعاقة. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد السيدات الناجيات المسفيدات من خدمات مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات (326) امرأة خلال العام 2019، و(117) امرأة مستفيدة من خدمات المركز حتى منتصف العام 2020، بما فيها خدمات الإيواء والدعم النفسي والاجتماعي والاستشارات وإدارة حالة الطفل.

4. أما فيما يتعلق بخدمات الدعم الاقتصادي، فقد تم تقديم ما يلي:

- المساعدات النقدية للأسر الفقيرة، بحيث بلغ إجمالي المساعدات التي قدمت خلال النصف الاول من عام 2020 136,320,543 بالعملة المتداولة قانوناً لما مجموعه 114,657 أسرة. بالإضافة إلى المساعدات النقدية بسبب جائحة "كورونا"، حيث بلغ عدد الأسر التي تلقت مساعدات (32,113) أسرة بمبلغ إجمالي (15,690,000) بالعملة المتداولة قانوناً، علماً أن نسبة المساعدات التي تلقتها الأسر التي ترأسها امراة بلغت 48% من إجمالي المساعدات.

- تم تقديم مساعدات نقدية مباشرة للفئات الأكثر تضرراً بسبب تعطيل العمل بما قيمته 500 بالعملة المتداولة قانوناً على النحو التالي:
  - العاملات في الحضانات : 1245 سيدة.
  - المربيات في رياض الأطفال: 4000 سيدة.
  - المنتفعات من صندوق النفقة: 500 سيدة.
  - النساء الناجيات من العنف: 145 سيدة.
- تقديم المساعدات الغذائية إلى (112,180) أسرة فقيرة خلال النصف الاول من عام 2020، وتوزيع الطرود الغذائية والصحية على الأسر المصابة بفيروس "كورونا" والأسر الفقيرة وتعقيم مراكز تقديم الخدمات.

5. وبسبب استمرار جائحة "كورونا"، واستمرار إعلان حالة الطوارئ وتفاقم الأوضاع الصحية، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 2020/4/27 في جلسته الأسبوعية رقم (54/18) قراراً اعتمد فيه عدة إجراءات خاصة بتحويل وحماية النساء ضحايا العنف على النحو التالي:

- إدماج قضية حماية النساء والفتيات ضحايا العنف ضمن أولويات الحكومة في خطة الطوارئ .
- إلزام جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإجراءات التحويل المقرة والمتوافق عليها في ظل جائحة "كورونا".
- قيام وزارة الصحة بإجراء فحص "الكورونا" لجميع النساء ضحايا العنف وأطفالهنّ قبل تحويلهنّ إلى مراكز الحماية، وذلك بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ووحدات حماية الأسرة في الشرطة، لتوفير مكان آمن لهنّ إلى حين صدور نتائج الفحص، وتخصيص أماكن آمنة للحجر الصحي في حالة إصابتهنّ بالفيروس.
- قيام وزارة الصحة بإعطاء الموافقة الكاملة لتحويل المنتفعات إلى مراكز الحماية، بعد صدور الفحص والتأكد من سلامتهنّ وتحديد الخارطة الوبائية لمخالطيهنّ، وذلك لضمان سلامة المنتفعات في مراكز الحماية. بالإضافة إلى إعادة إجراء الفحص بعد 14 يوم للتأكد من سلامة المنتفعات قبل استضافتهنّ في مراكز الحماية .
- زيادة عدد ضباط وحدات حماية الأسرة ومرشدات تنمية المرأة، وتوفير ما يلزمهم للعمل مع النساء ضحايا العنف لضمان سرعة وجودة الخدمة المقدمة، واحتراماً لخصوصية وسرية الحالات، وحفاظاً على سلامتهم الصحية .
- بعد تعافي المنتفعة نهائياً يتم تحويلها إلى مراكز الحماية ووضعها في العزل مرة أخرى، وذلك المتابعة والتنسيق مع وزارة الصحة.
- تعميم كافة أسماء وأرقام هواتف الأشخاص المعينين (Focal Persons) من قبل الجهات المختلفة لتسهيل التواصل الدائم وسرعة تقديم الخدمة، على أن يكون ذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة .
- تقوم الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بتدريب طواقم مراكز الحماية على كيفية التعامل مع فيروس "كورونا"، وخصوصاً أثناء حجر أو عزل النساء داخل المراكز، وتدريبهم على كافة الإجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء فترة العزل.

- توفير الإمكانيات ومواد التعقيم والكمامات والقفازات بشكل دائم ومستمر لمراكز الحماية ووحدات حماية الأسرة في الشرطة، والمؤسسات الاخرى التي تقدم الخدمات للحد من انتشار الفيروس.

6. أما في مجال العمل فقد تم اتخاذ الاجراءات التالية:

- لتخفيف أعباء جائحة "كورونا" وحالة الطوارئ على العاملات، تم الإتفاق مع ممثلي القطاع الخاص لدفع ما قيمته 50 % من أجر العاملات كحد أدنى عن كل شهر، على أن يتم دفع المستحقات المالية وفقاً لجدول زمني يتم التوافق عليه ما بين أصحاب العمل والعمال واتحاد النقابات العمالية .
- إلحاق العاملات بالمياومة ورياض الأطفال لقائمة الأسر الفقيرة والمهمشة، للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة للفئات المهمشة التي تضررت بشكل كبير من جائحة "كورونا".
- إنشاء صندوق "وقفة عز" لدعم الفئات الفقيرة من العمال والعاملات.

7. في مجال الاقتصاد والزراعة فقد تم:

- اطلاق مبادرة صندوق التضامن لشراء منتجات المشاريع النسوية، ودمجها في الطرود الموزعة على الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء، وذلك من خلال مشروع "جرو".
- جاري التحضير لإنشاء منصات تسويق إلكتروني مخصصة لتسويق منتجات المشاريع النسوية محلياً ودولياً، وذلك من خلال مشروع "أبادر".
- صرف تعويضات بدل ضرر لكافة النساء المزارعات المتضررات من انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في المحافظات الجنوبية.
- التنسيق مع المؤسسات المختصة بإعتماد منتجات المشاريع النسوية، لتكون مكون أساسي للسلة الغذائية التي يتم توزيعها على الأسر الفقيرة.
- تنفيذ سياسات الأمن الغذائي بما يراعي مبدأ عدم التمييز، من حيث تعويض المزارعات والمزارعين عن الأضرار التي لحقت بالمشاريع الزراعية بسبب التغيرات المناخية، وتوزيع الأشتال على المزاراعات والمزارعين.
- جاري العمل على إنجاز ستة مشاريع من أصل تسعة في منطقة الريف والأغوار، تشمل مشاريع تمكين إنشائي وزراعي، وإعداد خطط تنموية وتأهيل عيادة صحية ومحطة طاقة شمسية، وتأهيل منازل ودعم قانوني للمناطق المهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.
- استكمال إجراءات مأسسة المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي، حيث تم إعداد اللوائح والأنظمة التنفيذية الخاصة بها ليتم عرضها على مجلس الوزراء من أجل إقرارها. ويجري العمل حالياً على تقييم 45 مشروع من أجل المباشرة في تنفيذها، حيث أن عدد كبير من هذه المشاريع موجه للنساء والشباب.

8. أما فيما يتعلق بتمكين النساء، وإشراكهنّ في صنع القرار خلال جائحة "كورونا"، فقد تشكيل ما يقارب (300) لجنة إرشاد وتوجيه وإسناد في مختلف الهيئات المحلية، تضم حوال (1500) سيدة وفتاة لإعداد نساء قياديات، ولدعم ومساندة المؤسسات في تقديم خدمات التوعية والرعاية والحماية، ورصد احتياجات النساء في مختلف المحافظات، خاصة في ظل إعلان حالة الطوارئ، وعدم إمكانية تنقل النساء بشكل طبيعي بسبب اجراءات الحجر المنزلي.